دورات تدريبية ساهمت برواجها
مواد تنظيف منزلية.. مكوناتها سرية وتؤذي مستخدميها
مواطنون: ضعف الوضع المادي دفعنا لشراء منتجات رخيصة
طبيب جلدية: حساسية وفطريات جلدية تصيب مصنعي ومستخدمي المواد الرخيصة
كيميائي: الدورات غير كافية لتأهيل البعض للعمل في هذه المهنة
وزارة الاقتصاد الوطني: لا نسمح بتسويق أي منتج إلا بعد استيفاء إجراءات الترخيص

غزة -
على مقعد بلاستيكي أبيض اللون، كانت سمر، 23 عام، تجلس منتظرة دورها للدخول على طبيب أمراض جلدية لعلاج احمرار وحكة شديدة في يديها.
سألها الطبيب عن منتجات التنظيف التي تستخدمهم لغسل أواني الطعام، فأجابته أنها تستخدم سائل جلي يُصنع منزليًا ويُباع في الأسواق العامة.
تقول سمر إن قصتها بدأت عندما كانت تستخدم منتجًا معروفًا لغسل الأواني، فاضطر والدها استبداله بآخر محلي يُباع بسعر بشيكل واحد، نظرًا لارتفاع تكاليف المعيشة.
وبعد أسبوعين من الاستخدام، بدأت سمر بالشعور في احمرار وحرارة وحكة شديدة في يديها، فظنت أن ذلك نتيجة ارتفاع درجة حرارة الطقس، خاصة وأن تلك الأعراض ظهرت في فصل الصيف.
تقول سمر وهي أم لطفلة عمرها شهرين: "شعرت بحكة بيدي لدرجة إني أصحى من النوم وأجد جروح في يدي (..) لم أهتم كثيرا فاستخدمت مرهمًا لترطيب اليدين دون استشارة طبيب، ظننت أنه سيخفف من معاناتي إلا أن ما حصل كان خلاف ذلك، فتفاقمت حالتي لدرجة إني كنت خايفة أطلع في إيدي".
اتجهت الشابة بعدها إلى طبيب جلدية مختص لمعرفة سبب المشكلة، فأخبرها أن السبب الرئيس هو استخدام سائل للجلي مُصنع منزليًا، مما سبب لها التهاب الجلد التأتبي "إكزيما"، وطلب منها التوقف فورًا عن استخدام أي سائل تنظيف لغسل الأواني مُصنّع منزليًا دون رقابة.
وتضيف: "ما توقعت أن يكون السبب هو سائل الجلي، فكنت أستخدم البرهم وأجلي بسائل الجلي، فخفت الحرارة لكن ضلت الحكة".
استمرت رحلة علاج سمر نحو عام ونصف، لكن الطبيب أخبرها أن الأعراض ستعود بمجرد استخدام أي سائل لتنظيف الأواني مُصنع منزليا دون معرفة مكوناته.
كعادتها، كانت سمر تغسل أواني الطعام بسائل تنظيف لشركة شهيرة، فنفد منها، واضطرت إلى أخذ كمية قليلة من سائل تنظيف مُصنع محليًا لمرة واحد من جارتها، فعادت الحكة والحرارة إليها.
حالة سمر ليست الوحيدة، إذ وجد فريق التحقيق عشرات الحالات الذين وقعوا ضحية لأصحاب مشاريع مواد التنظيف المنزلية ذات مكونات غير معلن عنها تؤذي مستخدميها، فكان ذلك دافعا للبحث عن الأضرار الصحية نتيجة استعمال تلك المواد، بالإضافة إلى الدور الرقابي الذي تلعبه وزارة الاقتصاد في الحد من انتشارها كي لا يكون المواطن ضحية منتجات مغشوشة.

**** أمراض جلدية و"إكزيما"

هنا حالة جديدة وقعت ضحيتها السيدة أم محمد من شمال القطاع، حين استخدمت سائل تنظيف أواني الطعام لشركة معروفة، فهي في أحد الأيام، اشترت ذات المنتج من أحد المحال التجارية، لكن ما لم تتوقعه أن بعض صناع مواد التنظيف المحليين يبيعون منتجاتهم المصنعة محليًا في عُبوات لشركات معروفة بثمن المنتج الأصلي تقريبًا.
وبعد أسبوع من الاستخدام، لاحظت أن قوام المنتج والرغوة تختلف عن العُبوات السابقة، فلم تلق بالًا إلا أن بدأت تشعر بحرقان وآلام واحمرار في يديها.
تقول: "المشكلة كنت بثق في المنتج وبشتريه، لكن تفاجئت إني بشتري منتج مغشوش".
توجهت ربة المنزل الثلاثينية إلى أحد الصيدليات القريبة من منزلها في مدينة غزة لشراء مرهمًا، ظنًا منها أن تلك الأعراض أمر عَرضي، فطلب منها الصيدلي التوجه مباشرة إلى طبيب جلدية مختص شخّصها أنها تعاني من "الإكزيما" نتيجة استخدام سائل تنظيف أواني الطعام به خلل مصنعي.
كما وطلب منها الطبيب أن تتوقف فورًا عن استخدام المنتج، وتضع مرهم على يديها، و تلبس قفازًا لمدة شهر عند غسل أواني الطعام حتى لا يلامس يديها أي سائل تنظيف بغض النظر عن مصدر صناعته.
وتضيف: "ضليت شهر أتعالج، وبعدها صرت أشتري الصابون ومنتجات التنظيف من الأماكن الموثوقة".

وفيما يتعلق الأضرار الصحية نتيجة استخدام مواد التنظيف التي لا يتبع أصحابها المكونات الصحيحة، ذكر الطبيب العام موسى أبو جراد أن التصنيع الخاطئ لمواد التنظيف المنزلية يزيد من أضرار هذه المواد على الأشخاص الذين لديهم حساسية تجاه بعض هذه المواد.

وأشار أبوجراد إلى أن مُصنعي هذه المنتجات، خاصة أولئك الذين لديهم حساسية تجاه بعض المواد الخام الأساسية، يصابون عادة إما بتشققات الجلد، وتزيد هذه الحساسية كلما زاد تركيز بعض المواد التي يتحسسون منها، بينما النوع الآخر وهو الأخطر يتمثل في نمو الفطريات على الجلد لدى كل من يلامس السائل المصنع الذي يحتوي على نسب خاطئة في المركبات الكيميائية.
وأكد الطبيب على أن الضرر يلحق أيضًا الجهاز التنفسي نتيجة استنشاق بعض الروائح الناتجة عن تفاعل المواد مع بعضها، مضيفًا أن بعض منتجات الجسم المُصنعة منزليًا، كالشامبوهات، تتسبب في تقصف الشعر وخشونته وجفافه.
ونصح الطبيب بعدم شراء هذه المنتجات لرخص ثمنها لاحتوائها على مركبات ضارة.

صناعة شعبية

وإلى مخيم البريج وسط قطاع غزة، وتحديدا داخل أحد المحال الصغيرة يسكب الثلاثيني محمد كميات كبيرة من المياه على مادة الكلور الخام في قالون بلاستيكي كبير.
لجأ محمد وهو أب لثلاثة أطفال إلى هذه الصناعة منذ أربعة أعوام بعد أن أنهكته البطالة، إذ بدأ مهنته كمساعد لأحد أصدقائه الذي يعمل في ذات المهنة.
ولأن مهنة تصنيع مواد التنظيف تحتاج رأس مال لا يتعدى بضع مئات من الشواكل، استأجر محلًا صغيرًا مقابل 200 شيكلًا شهريًا وبدأ يصنع مواد التنظيف في منطقة شعبية معظم سكانها من الفقراء.

يوضح الشاب أن هناك نسب ثابتة لدمج المواد الخام مع بعضها البعض ليعمل المنتج بفعالية. ويرى فريق التحقيق أن المعضلة الكبرى التي يواجهها محمد ومن يعملون في تصنيع مواد التنظيف المنزلية هي الموازنة بين جودة المنتج والسعر المقبول.
ويقول: "هذه صناعة شعبية، فالمواطن الفقير لا يهتم بالجودة بل بتمشاية الحال (..) أبيع العلبة بشيكل وفي السوبرماركت تباع بخمسة شواكل، لو بدي ابيع متل السوبرماركت ما حد من الناس الغلابة بشتري مني".
وعلل محمد فرق الجودة بين منتجات المصانع المُرخصة والمنتجات المصنعة بعيدًا عن الرقابة الحكومية، بالقول: "أحيانا بتصنع إشي يتناسب مع السعر وماديات الشارع. قادر أصنع بجودة المصنع؛ بعض المصانع تضيف الجلسرين وبعض المواد المرطبة إلى ممكن تستخدم في الصناعة الشعبية لكن السعر سيكون غالي ولن يوجد إقبال".
وفي ذات السياق يعلق خبير كيميائي وأكاديمي –رفض الكشف عن هُويته- إن تدهور الأوضاع المادية ليس مبررًا لغض الطرف عن مصنعي هذه المنتجات نظرًا لأضرارها الصحية.
ويعزو سبب المشكلة إلى زيادة أو نقصان نسب المواد الكيميائية المستعملة في التصنيع خاصة المواد الحامضية والقاعدة، موضحًا أن درجة الحموضة التي لا تسبب ضررًا لجسد الإنسان تتراوح بين 6.5 إلى 7 درجات.
وأشار إلى أن الكثير من عمليات التصنيع المنزلية خالية من أي مواد أو مرطبات تمنع تشقق والتهاب الجلد، مؤكدًا في الوقت ذاته على عدم اتباع معظم مصنعي هذه المنتجات لإجراءات السلامة، مثل تصنيعها في أماكن مغلقة تفتقد للتهوية.
وطالب الجهات المختصة بنشر الوعي وتعزيز الرقابة على المصنعين المحليين لضمان اتباع اجراءات السلامة والأمان عند التصنيع، لتفادي الأضرار الصحية على المستهلك والمصُنع، وهو الأمر الذي يؤثر سلبًا على الثقة في المنتج المحلي.

**** **أضرار تلحق المُصنعين**
لا يلتزم الكثير من صناع هذه المنتجات بإجراءات السلامة المتبعة في المصانع المُرخصة على الرغم من خطورة المواد الخام المستخدمة مثل الكلور والصودا الكاوية وغيرها، نظرًا لارتفاع أسعار القفازات والسترة الواقية ولجهل بعضهم بخطورتها.
يقول مصعب وهو أحد مصنعي مواد التنظيف: "يعني لو فاتح في بيت مثلًا مش هقدر أجيب مقدح (لخلط المواد الخام) حقه 300 شيكل لأنه المشروع (رأس ماله) 300 شيكل".
رصد فريق التحقيق العديد من مصنعي هذه المنتجات الذين يستخدمون أيديهم لخلط المواد الخام، وهو أمر تسبب في ظهور تشققات واحمرار في أيديهم.
ويرفض مصعب مثل هذه السلوكيات، موضحا أن بعض العاملين يضطرون لسكب كمية كبيرة من المياه على المادة الخام لتقل فعاليتها.
ويقول: "من أكتر المواد الخطيرة المستخدمة في التصنيع هي الصودا الكاوية لأنها ممكن تعمل ثقوب وتحسس في اليدين، وعند تذويبها تخرج نوع من الأبخرة تسبب أمراض صدريه حال لم يرتدي العامل قناع واقي".
ويؤكد الصانع المحلي أن لهذه المنتجات أضرارًا صحية على المستهلك إن كان هناك خللًا في نسب المواد المستخدمة.
أما ماهر حبوش، وهو صاحب أحد أكبر مصانع منتجات التنظيف في غزة، فشدد على ضرورة استخدام المواد الحافظة والمرطبات على منتجات التنظيف لتجنب الأمراض الجلدية، مشيرًا

إلى أن أغلب مصنعي المنتجات المنزلية يقتصرون على استخدام المواد الأساسية فقط بسبب ارتفاع أسعارها المواد المُرطبة.
وبين حبوش أن نقص خبرة بعض مصنعي المنتجات المنزلية أحد الأسباب وراء انتشار بعض الأمراض الجسدية كالحكة والحساسية، مؤكّدا على الضرر الواقع على المُصنعين لعدم توافر الإمكانيات الكافية للحفاظ على سلامتهم وعلى جودة الإنتاج لأن الدورات التدريبية المنتشرة غير كافية لتأهيلهم للدخول في هذه الصناعة.
وقال إن المواد الفعالة عادةً يجب فحصها بورقة عباد الشمس أو ورقة PH التي تعادل بين المادة القلوية والحمضية.

طرق فريق التحقيق باب وزارة الاقتصاد لمعرفهم دورهم في متابعة أصحاب مشاريع مواد التنظيف الصغيرة، حيث ذكر هاني البرواي مدير دائرة حماية المستهلك في محافظة شمال غزة أن وزارته لا تسمح بتسويق أي منتج إلا بعد استيفاء إجراءات الترخيص كافة والتأكد من مطابقة المنتج للمواصفات والمقاييس الفلسطينية، مشيرًا إلى أن الوزارة أغلقت بعض خطوط الإنتاج وأجبرت أصحابها على توقيع تعهدات لتصويب أوضاعهم القانوني.

وبرر انتشار ظاهرة صناعة المنظفات المنزلية وزيادة الطلب على مواد التنظيف الخام بسوء الأوضاع المعيشية وبارتفاع نسبة البطالة، وهو ما ساعد أيضًا في انتشار الدورات التدريبية لمثل هذه الصناعات.

وقال البراوي: "لا نتغاضى عن عمليات الغش والتدليس ونحاربها، لكن الظروف الشعبية تحتم غض الطرف من باب فتح مصدر رزق وعدم إغلاقه (..) يعني ربة منزل تعمل 10 أو 20 لتر وتبيعهم لجاراتها".
وتابع:" نحن من باب عدم المس بهذه الشريحة الضعيفة، وتكون رأس مالها 100 أو 200 دولار نقوم بغض الطرف عنها، لكن لم نسمح بتسويق أي منتج غير مطابق (للمواصفات)".

وأشار البرواي إلى أن بعض ربات البيوت يسيئون استخدام بعض منتجات التنظيف، خاصة عن خلط الصودا الكاوية مع الكلور وهو الأمر الذي يسبب أضرارًا صحية بسبب التفاعل الكيميائي بين المادتين.

وشدد على مصادرة الوزارة لأي منتج يتم طرحه بالأسواق مجهول المصدر ومخالف لبطاقة البيان 163 الخاصة بالمنتجات الكيميائية إلى حين استيفاءه كافة الشروط اللازمة لعملية التصنيع.

ينص قانون حماية المستهلك رقم (21) لعام 2005 في المادة الثانية منه على حماية وضمان حقوق المستهلك بما يكفل له عدم التعرض لأية مخاطر صحية أو خسائر اقتصادية عند استخدام السلع.

بينما تنص المادة الثالثة من نفس القانون على أهم حقوق المستهلك المتمثلة بالحفاظ على صحته وسلامته عند استعماله للسلعة أو الخدمة من حيث الجودة والنوعية وحصوله على سلعة وخدمة مطابقة للتعليمات الفنية الإلزامية.